وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٥ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة أسيوط
والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٣

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة أسيوط جلسة ٢٠٠٤/٥/٥ باعتماد الحساب الختامى للغرفة للعام المالى ٢٠٠٣ والسوق التابع للغرفة عن الفترة المالية من ٢٠٠٣/٨/١ حتى ٢٠٠٣/١٢/٣١ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٥/٤/٥ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة أسيوط والسوق التجارى التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٣ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معًا مبلغ ١٧٧٦٣٧٤,٦٣ جنيه (فقط مليون وسبعمائة وستة وسبعون ألفًا وثلاثمائة وأربعة وسبعون جنيهًا وثلاثة وستون قرشًا لا غير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٦٩٨٦٧٤,٧٢٥ جنيه (فقط ستمائة وثمانية وتسعون ألفًا وستمائة وأربعة وسبعون جنيهًا وسبعمائة وخمسة وعشرون مليمًا لا غير) وزيادة الإيرادات عن المصروفات بما فيها فائض إيرادات السوق مبلغ ١٠٧٧٦٩٩,٩٠٥ جنيه (فقط مليون وسبعة وسبعون ألفًا وستمائة وتسعة وتسعون جنيهًا وتسعمائة وخمسة مليمات لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٣/١٢/٣١ مبلغ ٥٧٢١٦١٥,٦٢٩ جنيه (فقط خمسة ملايين وسبعمائة وواحد وعشرون ألفًا وستمائة وخمسة عشر جنيهًا وستمائة وتسعة وعشرون مليمًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٥/٤/٥

رئيس قطاع التجارة الداخلية
لواء/ أسامة مازن